الواجبات على الكفار في الدولة الاسلامية

واجبات الكفار المعاهدين من الذميين والمستأمنين في الدولة الاسلامية

كما أن الإسلام كفل لهم حقوقاً فقد أوجب عليهم واجبات تجاه المسلمين ، وهذه الواجبات تتمثل في أمرين:

الأمر الأول : إعطاء الجزية ، وهذا في حق الذميين ، وما في معنى الجزية من خراج وعشور.

والأمر الثاني : التزام أحكام الإسلام . والمقصود بأحكام الإسلام الأحكام والنظم العامة التي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع ، وتتمثل فيما يلي:

- 1- الخضوع لولاية القضاء الإسلامي ، بمعنى أنهم ملزمون بالقضاء الإسلامي ، ويجب أن تخضع جميع منازعاتهم لأحكام القضاء الإسلامي.
- 2- اجتناب ما فيه ضرر على المسلمين كالاتحاد على قتال المسلمين والزنا بمسلمة وإصابتها باسم نكاح وقتن مسلم عن دينه وقطع الطريق عليه وقتله وإيواء جاسوس المشركين والمعاونة على المسلمين بدلالة المشركين على عوراتهم أو مكابرتهم ، وإيذاء المسلمين بأي وجه كان.
- 3- اجتناب ما فيه غضاضة على المسلمين في دينهم ، والتعرض لأموال الدين وأحكامه بالنقد أو السخرية أو الاستهزاء ونحو ذلك ، كذكر الله تعالى أو كتابه أو دينه أو رسوله بسوء.
- 4- إظهار المنكرات كإحداث الكنائس ونحوها أو رفع أصواتهم بعباداتهم بين المسلمين أو إظهار الخمر والخنزير والضرب بالنواقيس.

ويرى كثير من الفقهاء إلزام الذميين بالتميز عن المسلمين في المظهر والملبس والمركب لنلا يغتر الناس بهم ، فلا يجيزون لهم أن يلبسوا كلباس المسلمين بل يكون لهم لباس خاص يعرفون به..

الركن الرابع من أركان الدولة

الإقليم

لكل دولة إقليم ، ويعبر عنه العلماء المسلمون بالدار ، ويعرفه كتاب السياسة بأنه : رقعة من الأرض والبحر وطبقات الجو التي تعلوها ، تباشر الدولة عليها سلطاتها بصفة دائمة ومستقرة.

والإقليم عنصر أساس من عناصر قيام الدولة ؛ لأنه لا يمكن أن يكون لشعب كيان مستقل وحقيقي ما لم يكن على إقليم معين ، ولأنه تعبير عن شخصية الدولة ، وطمأنينة لسكانها ، و مجال لتطبيق سيادتها.

وقد درج الفقهاء على تقسيم العالم إلى دولة إسلام ودولة كفر ، أو دار إسلام ودار كفر ، لكل خصائصها وأحكامها، تمييزاً للمسلمين عن الكفار ، وتأكيداً على المفاصلة التامة بين الكفر والإيمان.

وقد تضافرت النصوص من الكتاب والسنة على وصف الدار من حيث الإسلام أو الكفر ، فقد كانت مكة قبل فتح النبي - صلى الله عليه وسلم - لها هي المثال القرآني والنبي لدار الكفر والحرب . وكانت المدينة بعد هجرة النبي - صلى الله عليه وسلم - إليها هي المثال القرآني النبوي لدار الإسلام.

إن مصطلح دار الإسلام ودار الكفر ودار الحرب هي مصطلحات قرآنية نبوية استمدها الفقهاء من نصوص الكتاب والسنة، وبنوا عليها الأحكام الفقهية المترتبة على اختلافهما ، وليس كما ذهب أغلبية النافين للتقسيم من نفي التقسيم في الكتاب والسنة وأنه تقسيم طارئ ومحدث.

وهنا تنبيهان مهمان:

الأول : إن الوصف بالإسلام أو بالكفر أمر شرعي اختص الله بحكمه دون غيره من خلقه ، فليس لأحد من الناس أن يدخل في الإسلام إلا من أدخله الله ،

ولا يخرج منه إلا من أخرجه الله .وكذلك الكفر لا يدخل فيه إلا من أدخله الله ، وإذا كان هذا في الأشخاص ، فكذلك في الأراضي والبقاع ، فإما دار إسلام، وإما دار كفر ، و لا دار غيرهما كما نصَّ عليه الفقهاء . فإذا تقرر ذلك فليس لأحد من الناس أن ينزل أحد الحكيمين : الإسلام أو الكفر على شخص أو أرض إلا إذا توفرت شروطهما ، وانتفت موانعهما.

الثاني: أن أحكام سياسة الأمة وتدبيرها في شؤونها الداخلية والخارجية ،كإعلان الجهاد وإبرام المعاهدات، **المخاطب في ذلك هم :** أولو أمر المسلمين من : الأمراء والعلماء، وليس أفراد المسلمين ، فاعتبار تلك البقعة (دار إسلام) أو (دار كفر) يقضي به أولو أمر المسلمين لا آحادهم

تعريف دار الإسلام أو دولة الإسلام:

هي الأرض أو البلد التي يكون فيها الإسلام هو الظاهر ، وتكون الغلبة والسيادة فيها لأحكام الإسلام. قال ابن سعدي " : دار الإسلام هي التي يحكمها المسلمون وتجري فيها الأحكام الإسلامية ، ويكون النفوذ فيها للمسلمين ، ولو كان جمهور أهلها كفارا . " فخيبر مثلا حين فتحها المسلمون وبقي أهلها اليهود فيها صارت دار إسلام لأنها محكومة بالإسلام وسلطانه هو الظاهر عليها.

وقال ابن عثيمين: " : ودار الإسلام هي التي غلب عليها الإسلام ظهوراً وشيوعاً بحيث يؤذن فيها للصلاة، وتقام فيها الجماعات ، ويصام فيها رمضان ويعلن ، وتظهر فيها الشعائر حتى وإن كان فيها كفار ، فلو قدر أن الكفار فيها خمسون في المائة أو أكثر فهي دار إسلام ، ما دام حكم الإسلام غالباً عليها ، أما إذا لم يكن حكم الإسلام عليها غالباً فهي دار كفر ولو كثر فيها المسلمون ، والاعتبار بالمظهر والظاهر ، ويدل لهذا أن النبي صَلَّى الله عليه وسلّم كان إذا غزا قوماً أمسك حتى يطلع الفجر، فإن أدنوا امتنع من قتالهم، وإن لم يؤذنوا قاتلهم. "

تعريف دار الكفر أو دولة الكفر:

هي الأرض أو البلد التي يكون الكفر فيها هو الظاهر ، وتكون الغلبة والسيادة فيها لأحكام الكفر. قال ابن سعدي " : دار الكفر هي التي يحكمها الكفار ، وتجري فيها أحكام الكفر ، ويكون النفوذ فيها للكفار . " ولو كان أكثر أهلها مسلمين ، فمثلا الدول التي استولى عليها الكفار الشيوعيون وأغلب سكانها مسلمون ، وصار الحكم والسلطة فيها للكفار ، والمسلمون مغلوب على أمرهم ، لا يستطيعون إظهار شعائر دينهم إلا بالقدر الذي يسمح به أولئك الحكام الكفرة ، فهذه الدول دول كفر وإن كان سكانها مسلمين ، لغلبة أحكام الكفر عليها.

من الأحكام المترتبة على تقسيم الدول إلى دول إسلام ودول كفر ما يلي:

١- منع المستأمن من المعاملات المحرمة في دار الإسلام

فالمستأمن الذي كان في دار الكفر يتعامل بالمعاملات المحرمة كيف شاء ومع من شاء إذا دخل دار الإسلام طبقت عليه الأحكام الإسلامية للمعاملات ، فيمنع من التعامل بالربا مع المسلمين وغيرهم ، ويمنع من التعامل بجميع العقود الفاسدة التي لا تحل في الشريعة الإسلامية . وهذا أمر متفق عليه بين الفقهاء.

٢- إذا ارتكب المستأمن أي جريمة في دار الإسلام طبقت عليه أحكام الشريعة في قول أكثر العلماء.

٣- المسلم يحرم عليه التعامل بالربا والمعاملات الفاسدة في دار الإسلام لكن إذا سافر المسلم إلى دار الكفر ودخلها بأمان فقد أجاز فقهاء الحنفية له أن يتعامل مع من هناك من الكفار والمسلمين الذين لم يهاجروا بالربا والمعاملات الفاسدة ، وذكروا أيضا أنه إذا ارتكب المسلم في دار الكفر ما يوجب القصاص كأن يقتل مسلما هناك فإنه لا يقتص منه ، ولا تقام عليه الحدود هناك إذا ارتكب موجبا.

وهذا القول ضعيف غير مقبول ، والصواب هو ما عليه جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة وغيرهم: أنه يحرم على المسلم أن يتعامل بالربا أو المعاملات الفاسدة في دار الكفر ، وكذلك الحدود تقام على المسلم إذا ارتكب موجبا في أي مكان ، ولا فرق بين دار الإسلام ودار الكفر في ذلك ، فعلى المسلم أن يلتزم وتطبق عليه جميع الأحكام الشرعية في أي زمان ومكان لعموم النصوص الواردة في هذا الشأن.

فعلى الإمام أن يقيم الحدود على من يرتكب موجبا في دار الكفر إذا أمكنه ذلك ، فإن لم يمكنه أخرها إلى حين الرجوع إلى دار الإسلام.

قال الشوكاني معلقا على قول مؤلف "حذائق الأزهار": "لا قصاص في دار الحرب مطلقا" قال: "هذا لا وجه له ، لا من كتاب ، ولا سنة ، ولا قياس صحيح ، ولا إجماع ، فإن أحكام الشرع لازمة للمسلمين في أي مكان وجدوا ، ودار الحرب ليست بنسخة للأحكام الشرعية ، أو لبعضها ، فما أوجبه الله على المسلمين من القصاص ثابت في دار الحرب كما هو ثابت في غيرها ، مهما وجدنا إلى ذلك سبيلا ... ولا يرفع شيئا من هذه الأحكام إلا دليل يصلح للنقل ، وإلا وجب البقاء على الثابت في الشرع من لزوم القصاص"

٤- أجمع العلماء على أن المسلم العاجز عن إظهار دينه في دار الكفر تحرم عليه الإقامة هناك ، وتجب عليه الهجرة إلى دار الإسلام . أما إذا قدر على إظهار دينه ولم يخف من الفتنة فيه فلا بأس بالإقامة لما يرجى من إسلام غيره . قال ابن رشد المالكي: "واجب بإجماع المسلمين على من أسلم بدار الكفر أن لا يقيم بها ، حيث تجري عليه أحكام المشركين ، وأن يهاجر ويلحق بدار المسلمين حيث تجري عليه أحكامهم."

٥- أنه يحرم على المسلم الزواج بالكتابية في دار الكفر عند فريق من العلماء ، وهو قول ابن عمر وابن عباس والثوري ، وهو رواية في مذهب الحنفية والحنابلة . وسبب ذلك أن الكتابية في دار الكفر لها سيطرة وسلطة على زوجها المسلم بقوة سلطة بلادها الكافرة ، فإسلامها بعيد التوقع ، وقد تؤثر على زوجها وولده بكفرها ولو حصل طلاق تسلطت على الأولاد وجعلتهم يرتدون.

وذهب الجمهور من المذاهب الأربعة وغيرهم إلى أن ذلك مباح مع الكراهة. والأرجح هو القول بالتحريم إلا عند الضرورة بأن يخاف المسلم على نفسه من الوقوع في الزنا ، وعليه إذا تزوجها أن يحرص على عدم الإنجاب منها.

6- . أنه يكره للمسلم الزواج ولو بمسلمة في دار الكفر ، وإذا فعل فالأولى أن لا ينجب ، حفاظاً على الذرية من الكفار وكفرهم وأخلاقهم . وهذا قول فريق من العلماء . قال الخرقى الحنبلي " : ولا يتزوج بأرض العدو إلا أن تغلب عليه الشهوة فيتزوج مسلمة ، ويعزل عنها ، ولا يتزوج منهم. "

7- أن على الدولة الإسلامية جهاد الكفار في دار الكفر حسب القدرة والاستطاعة لأن أصل العلاقة بين دار الإسلام ودار الكفر هو الجهاد ، فعلى إمام المسلمين أن يدعو الكفار إلى ثلاث خصال : الإسلام ، أو الدخول تحت سلطان الإسلام بعقد الجزية ، أو القتال . وهذا كله في حال القدرة والقوة.

هل الحكم بالقوانين الوضعية في دار الإسلام يحولها إلى دار كفر ؟

الجواب : لا ، بل تبقى دار إسلام ، ولو حكم حكامها بالقوانين الوضعية ، والسبب أن الحكم بالقوانين الوضعية ليس كله كفراً أكبر مخرجاً من الملة ، بل له أقسام وأحوال ، منها ما يكون كفراً أكبر مخرجاً من الملة ، ومنها ما هو كفر أصغر غير مخرج من الملة.

وعلى فرض أن النوع الذي وقع فيه الحاكم من النوع المخرج من الملة ، فلا يحكم بكفره إلا بعد توافر الشروط وانتفاء الموانع ، وهذا لا يقوم به إلا العلماء الراسخون في العلم . وعلى فرض أنه حكم بكفره فهذا لا يجعل دار الإسلام دار كفر لأمرين :

1- أن الحكم بما أنزل الله جزء من الإسلام وليس هو الإسلام كله ، فما دامت شعائر الإسلام الأخرى باقية ظاهرة فتبقى البلاد دار إسلام

فليس المقصود من ظهور أحكام الإسلام المشترك في كون الدار دار إسلام أن تكون كل أمور البلاد إسلامية خالصة وإنما المقصود ظهور الشعائر الإسلامية الكبرى كصلاة الجماعة والجمعة والعيدين وصوم رمضان والحج دون منع أو حرج

2- أنه لا ارتباط بين حكم الدار والحاكم . قال الشيخ صالح آل الشيخ " : دار الكفر ودار الإسلام لا علاقة لها بالحاكم ، قد يكون الحاكم مسلماً والدار دار كفر ، مثل النجاشي في الحبشة هو مسلم وداره دار كفر ، وقد يكون الحاكم كافراً والدار دار إسلام ، إذا كان حصل منه موجب للردة بشخصه ، فلا ارتباط بين حكم الدار والحاكم ، الحاكم إذا كفر يجب خلع مع الاستطاعة مع القدرة ؛ يعني إذا لم يكن له شبهة أو تأويل كالمأمون ومن بعده . المهم أنّ حكم الدار لا صلة له بالحاكم ؛ قد يكون الحاكم مسلماً والدار دار كفر ، وقد يكون الحاكم كافراً والدار دار إسلام ، وقد تكون المسألة مشتبهة . فهذه الأحكام دقيقة ، ودائماً أوصي الشباب بأن لا يخوضوا فيها ؛ لأن الشباب أو طالب العلم المبتدئ ربما خاض فيها من جهة الغيرة ، فأثرت غيرته على الحكم ، وهذا غير مطلوب بل ينبغي تركه "

وقال الشيخ ابن عثيمين :

"دار الإسلام هي التي تقام فيها شعائر الإسلام بقطع النظر عن حكامها ، حتى لو تولى عليها رجل كافر وهي مما يظهر به شعائر الإسلام فهي دار إسلام ، يؤذن فيها ، يقام فيها الصلاة ، تقام فيها الجمع ، تقام فيها الأعياد الشرعية والصوم والحج وما أشبه ذلك ؛ هذه ديار إسلام ، حتى لو كان حكامها كفراً ،

لأن النبي عليه الصلاة والسلام أمرنا إذا رأينا كفراً بواحاً أن نقاتل ، ومعنى ذلك أن بلادنا بقيت بلاد إسلام تقاتل هذا الكافر و تزيله من الحكم . فأما قول من يقول إن بلاد الإسلام هي التي يحكمها المسلمون أي يكون حكامها مسلمين فهذا ليس بصحيح . إذا كانت شعائر الإسلام تظهر في هذه البلاد فإنها بلاد إسلام"

وقال الشيخ ابن جبرين في شرح قول الإسماعيلي في بيان معتقد أهل السنة والجماعة [ويرون الدار دار الإسلام لا دار الكفر كما رأتها

المعتزلة ، مادام النداء بالصلاة والإقامة ظاهرين وأهلها ممكنين منها آمنين] قال الشيخ ابن جبرين : أهل السنة يعتبرون أن البلاد بلاد إسلام مادام أن فيها المساجد والمؤذنين ، ومن يقيمون الصلاة ، ولو كان فيها معاص كخمر ومزامير وأغان وملاه وتمائيل وما أشبه ذلك ، فإنهم

يحكمون بأن البلاد بلاد إسلام ، فلا يجوز استحلالها ، ولا استباحة محارمها ، ولا قتل أهلها ولو غلب أو كثر فيهم الفسوق والفساد ، وإنما يقتصرون على الدعوة والسعي في الإصلاح ، وتسمى (دار إسلام) أما المعتزلة فإنهم يكفرونها ، ويرون أنها دار كفر إذا ظهر فيها عندهم شيء من الكفر ، هكذا يدعون ، إذا ظهر فيها شيء من المعاصي اعتبروها دار كفر ، واعتبروا أهلها كفاراً ، وحكموا بالأكثرية أو بالأغلبية ، وهذا خلاف معتقد أهل السنة أن الدار دار الإسلام ولو حصل فيها ما حصل من الخلل.

وإذا اعتبرت دار كفر فمعناه أنه يقضى على المساجد التي فيها وعلى الكتب ؛ إذ قد يكون فيها كتب إسلامية ومصاحف وما أشبه ذلك ، وكثير الآن من البلاد يظهر فيها شيء من شعائر الكفر ، وإن لم تكن تتصور فيما سبق ، وذلك مثل أن يرخص في الزنا مادام أن المرأة حرة في نفسها وموافقة ، فيقولون لها الحرية أن تبذل نفسها ولا شك أن هذا مخالف للشرائع الإسلامية ، ولكن لا تصل البلاد التي يظهر فيها ذلك إلى أنها بلاد كفر تغزى وتقاتل . وكذلك إظهار بيع الخمر ، حيث يوجد في كثير من البلاد أنهم يذيعون بيع الخمر علناً ، فضلاً عن شربها ، فهذه البلاد أيضاً لا تصل إلى كونها بلاد كفر ، ما دام أن فيها مصليين ومساجد ومؤذنين ، وأنهم يتسمون بالإسلام ، وأن في مساجدهم مصاحف وكتب إسلامية وما أشبه ذلك.

وكذلك لو وجد فيهم محاكم غير شرعية يحكمون بالقوانين الوضعية ونحوها ، فنقول : الحكم بالكفر على ذلك الشخص الذي يتولى هذا الحكم ولا نحكم على البلاد كلها ، بل نقول : البلاد بلاد إسلام.

ونعتبرها دار إسلام لا دار كفر خلافاً للمعتزلة ، إذا كان فيها نداء بالصلاة والإقامة لها إذا كان ذلك ظاهراً وأهل الصلاة يتمكنون ، أما لو عدمت هذه الأشياء فإنها تصبح دار كفر إذا رأينا أن هذه البلاد هدمت فيها المساجد ، وأحرقت فيها المصاحف وكتب الإسلام ، ومنع الذي يرفع صوته بالإسلام ، ومنع الذي يصلي ، ومن رأوه يصلي قتلوه أو سجنوه ، وأبيح فيها الكفر ، وعبدت فيها الأوثان ، وأظهر فيها الشرك ، وحكم فيها بغير شرع الله تعالى ، ومنع فيها من يظهر الإسلام أو يتكلم به ، فإنها تصبح دار كفر . "

وقال العلامة الألباني : " إن بلاد الإسلام اليوم ليست كما كانت من قبل ، ولكنها على كل حال هي ليست بلاد كفر ، بل هي بلاد إسلام . " قديماً سئل الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن أبا بطين ، رحمه الله ، وهو من كبار علماء الدعوة السلفية في نجد توفي سنة 841 هـ فقيل له : البلدة التي فيها شيء من مشاهد الشرك ، والشرك فيها ظاهر ، مع كونهم يشهدون أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، مع عدم القيام بحقيقتها ، ويؤذنون ، ويصلون الجمعة والجماعة ، مع التقصير في ذلك ، هل تسمى دار كفر ، أو دار إسلام؟

فأجاب : فهذه المسألة يؤخذ جوابها مما ذكره الفقهاء ، في بلدة كل أهلها يهود ، أو نصارى ، أنهم إذا بذلوا الجزية ، صارت بلادهم بلاد إسلام ؛ وتسمى دار إسلام ، فإذا كان أهل بلدة نصارى ، يقولون في المسيح أنه الله ، أو ابن الله ، أو ثالث ثلاثة ، أنهم إذا بذلوا الجزية سميت بلادهم بلاد إسلام ، فبالأولى فيما أرى : أن البلاد التي سألتكم عنها ، وكرتم حال أهلها ، أولى بهذا الاسم ، ومع هذا يقاتلون لإزالة مشاهد الشرك ، والإقرار بالتوحيد والعمل به . بل لو أن طائفة امتنعت من شريعة من شرائع الإسلام ، قوتلوا وإن لم يكونوا كفاراً ولا مشركين ، ودارهم دار إسلام . "

يصرح التكفيريون الغلاة بأن أي بلد من بلاد المسلمين يحكم بقوانين وضعية فهو دار كفر لا دار إسلام. قال أحد كتابهم ومنظريهم وهو سيد إمام شريف أو عبدالقادر عبدالعزيز: "البلاد التي أكثر أهلها من المسلمين ولكن يحكمها حكام مرتدون بأحكام الكفار بالقوانين الوضعية هي اليوم ديار كفر وإن كان أكثر أهلها مسلمين يمارسون شعائر دينهم كإقامة الجمع والجماعات وغيرها في أمان ، فهي ديار كفر لأن الغلبة والأحكام فيها للكفار."

ويقول آخر: "إن جميع بلاد المسلمين اليوم هي دار كفر، لأنها لا تحكم بالإسلام." ويقول آخر سمي نفسه أبا الحارث التميمي

"أما القول بأن بلاد المسلمين دار إسلام أو استتلاف وصف المدينة المنورة أو مكة شرفها الله تعالى بأنهما دارا كفر، فإن هذا لا يغني شيئاً ما دامت كلاهما ت حكم بغير ما أنزل الله مثلتهما مثل القدس والقاهرة وبغداد ودمشق وغيرها من بلاد المسلمين."

وخرجت رسالة صغيرة ألفها أبو أسامة الغريب بعنوان : هل مكة دار كفر؟؟ أكد فيها أن مكة والمدينة دارا كفر !متابعا في ذلك شيخه التكفيري الخارجي أبا محمد المقدسي في كتابه واشف الجلية في كفر» الدولة السعودية " وصرح وليد السناني في برنامج الثامنة أن بلادنا دار كفر يجب الهجرة منها إلى دار الإسلام ، التي هي في اعتقاده الأرض التي يسيطر عليها من يسميهم المجاهدين في أفغانستان وفي الشام. وهذا كله موافق لمذهب أسلافهم من الخوارج.

قال الإمام ابن تيمية عن الخوارج:"وعندهم كل دار غير دارهم فهي دار كفر" ويترتب على حكمهم على بلاد المسلمين بأنها دار كفر أنه يجوز للتكفيريين قتال أهل هذه الديار وقتما شاءوا ، وقد فجر داعشي نفسه في حرم المدينة بجوار المسجد النبوي في رمضان ١٤٣٧ و قتل من قتل وبهذه الحجة تستر التكفيريون فسفكوا الدماء وسرقوا الأموال باسم الجهاد و رفع راية الإسلام بناء على حكمهم أن هذه الديار ديار كفر . ويترتب على حكمهم عليها بأنها دار كفر أنها إذا هاجمها أي عدو فلا يلزم الدفاع عنها لأنها دار كفر ، وإنما يدافع المسلمون عن دار الإسلام. ويترتب على ذلك أيضا الأحكام التي تخص دار الكفر من وجوب الهجرة منها ، وكراهة الزواج والإنجاب فيها ، وغير ذلك من الأحكام ولا شك أن هذا قول باطل ويترتب عليه مفاصد عظيمة وشر كبير.

الوعي يهذب الفكرة ، الإرادة تصنع القرار ، العزيمة تفرض الواقع!

e7sas